

الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر

د. علي الدين هلال

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

١ - تحديد المفاهيم :

تتناول هذه الدراسة البحر الأحمر كأحد مناطق الأمن الوطني المصري والأمن القومي العربي ، وربما يحسن البدء بتعريف لمفهوم الأمن القومي National Security ومنطقة الأمن Security Zone أما الأمن القومي فيقصد به « تأمين كيان الدولة - أو مجموعة من الدول - من الأخطار التي تتهددها داخليا وخارجيا ، وتأمين مصالحها ، وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية (١) » ومن ثم فإن هذا المفهوم يدور حول ثلاثة محاور رئيسية :

- تأمين كيان الدولة ، أو مجموعة الدول ، الذي يتمثل في المقام الأول في وحدة أراضيها وحماية اقليمها .

- ان هذا التأمين يكون في مواجهة كافة الأخطار الداخلية والخارجية ، القائمة والمحتملة .

- تحقيق الأهداف العامة للمجتمع التي تتمثل عادة في الاستقرار السياسي والاجتماعي والتنمية الشاملة مع اختلاف الأساليب التي يمكن أن تتحقق بها هذه الأهداف .

القضية التي تثيرها دراسات الأمن القومي هي تحديد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية التي يتحقق في ظلها استقرار

المجتمع ورفاهيته ووحدته الإقليمية ، وكذلك تحديد الظروف أو المواقف التي تمثل خطرا على هذا الأمن ، وتتطلب سرعة الحركة لمواجهةها أو العمل أصلا للحيلولة دون قيامها - الأمن القومي إذن ليس مجرد قضية عسكرية وحسب ولكنه مسألة متعددة العوامل والأبعاد تختلط فيها السياسة بالاقتصاد ، الجغرافيا بالمسكينة ، والوضع الاجتماعي بقوة الدولة ، والنظام السياسي بالاستراتيجية .

ويثور تساؤل مما اذا كان هناك مفهوم للأمن العربي أم ربما كان الأصح الحديث عن الأمن المصري وحسب (٢) . والحقيقة أن كلا المفهومين يمثلان مستويين مختلفين للتحليل ، فهناك بالتأكيد مقومات لمفهوم مصري للأمن يرتبط بمصر كواقع جغرافي وبشري وتاريخي واقتصادي يمكن تتبعه عبر العصور ، وهناك أيضا مفهوم عربي للأمن يدخل في اعتباره العلاقات القائمة بين شعوب الأمة العربية وطبيعة انتمائها وتطلعاتها وأهدافها وأنماط التفاعلات بينها - الأمن المصري والأمن العربي إذن لا يجب أحدهما الآخر بل يكمله ويتممه ، فصحيح أن هناك « أمن مصري » ولكن هذا الأمن هو جزء من كل وهو « الأمن العربي » - ومن هنا التمييز في الاصطلاح بين الأمن الوطني والأمن القومي العربي .

في هذا الإطار يقصد بمناطق الأمن لدولة ما أو لمجموعة من الدول تلك المناطق التي يمكن أن تؤثر مباشرة على سلامتها واستقرارها من خلال ارتباطها الوثيق بمصالحها وسياساتها الاستراتيجية - ويمكن أن تتحدد منطقة الأمن وفقا لثلاثة معايير :

(أ) المعيار الجغرافي : ويثار في هذا الصدد ما يتضمنه عنصر الجوار من صلات طبيعية وبشرية وما يوجد من تفاعلات ومصالح اقتصادية وأمنية تنعكس على الأطراف المتجاورة إيجابا أو سلبا .

(ب) المعيار السياسي أو الأيديولوجي : الذي يتعلق بالمقيدة السياسية للدولة وما تتصدى له من أهداف ونوع الأفكار السائدة فيها بما توجد من ارتباطات وانتماءات .

(ج) معيار قوة الدولة : فهناك علاقة ايجابية بين قوة الدولة ونطاق أمنها ، فكلما ازدادت قوة الدولة وتنوعت مصالحها وتمددت ارتباطاتها اتسع نطاق أمنها -

وكما هو واضح فإن هذه المعايير ليست على نفس الدرجة من الثبات والاستمرار ، فبينما يميل الأول - نسبيا - إلى الاستقرار ، فإن الثاني أكثر عرضة للتغير نتيجة تغير شكل نظام الحكم أو القسادة السياسية أو الظروف الداخلية .

٢ - البحر الأحمر كمنطقة أمن :

البعد التاريخي والطرح المعاصر :

أي نظرة لخريطة المنطقة العربية لابد أن تتوقف أمام البحر الأحمر كأحد مناطق الأمن الرئيسية من زاوية الأمن المصري أو العربي . هذه المنطقة التي يحدها شمالا خليج السويس والشاطيء الغربي لخليج العقبة بينما يقع الشاطئ الشرقي للخليج ضمن حدود المملكة العربية السعودية ، وفي أقصى شمال الخليج يوجد ميناء العقبة الذي يعد المنفذ الوحيد للأردن على البحر الأحمر وإلى الغرب منه يقع ميناء إيلات في إسرائيل ، أو الحد الجنوبي للبحر فتطل عليه اليمنيتان (الشمالية والجنوبية) والصومال وجيبوتي وأثيوبيا . من هذا العرض يتضح أن أغلب هذه الشواطئ تقع ضمن حدود دول عربية ، فالدول الواقعة على الساحل الشرقي بأكمله دول عربية (الأردن والسعودية واليمنيتان) المنفذ الوحيد للأردن على البحر الأحمر وإلى الغرب منه يقع ميناء إيلات في إسرائيل ، أما الحد الجنوبي للبحر فتطل عليه اليمنيتان (الشمالية والجنوبية) والصومال وجيبوتي وأثيوبيا . من هذا العرض يتضح أن أغلب هذه الشواطئ تقع ضمن حدود دول عربية ، فالدول الواقعة على الساحل الشرقي بأكمله دول عربية (الأردن والسعودية واليمنيتان) وأن حوالي ٢٠٠٠ ميل من الساحل الغربي يقع في مصر والسودان وجيبوتي والصومال بينما تشغل السواحل الأثرية التابعة لأثيوبيا حوالي ٤٠٠ ميل من هذا الساحل (٣) .

ان أهمية البحر الأحمر يمكن أن تثار من جانبين : الأول هو الجانب العسكري الأمني . فالبحر الأحمر هو مدخل البلاد العربية الى أفريقيا وآسيا ، وهو المنفذ البحري الوحيد لكل من السودان والأردن والصومال (وإثيوبيا) ، وهو طريق نقل البترول من منطقة الخليج الى البلاد المستهلكة ، وهو يمكن أن يكون - بالتعبير العسكري - « جبهة تعرض » لمصر العليا ومنايع النيل ، وهو علاوة على ذلك وبسببه أحد يؤر الصراع الاستراتيجي العالمي . فآمن البحر الأحمر يرتبط بآمن المحيط الهندي من ناحية ، وبآمن الخليج العربي من ناحية ثانية ، وبآمن البحر الأبيض المتوسط من ناحية ثالثة . وهو همزة وصل بين الأساطيل البحرية في البحر المتوسط والمحيط الهندي بالاضافة الى وجود عدد من القواعد والتسهيلات العسكرية لدول أجنبية فيه . أما الجانب الثاني فهو اقتصادي ، فحركة الملاحة في البحر الأحمر تمثل المصدر الأساسي للدخل في اليمن الجنوبية ومصدرا هاما للدخل في الصومال وجيبوتي كما تتردد احتمالات وجود ثروات بترولية في قاعه ، هذا الى جانب أهميته كطريق للنقل البحري وبالأذات البترول وارتباطه بحركة الملاحة في قناة السويس . ومن هنا فإن أمن البحر الأحمر ينبغي أن يكون أحد قضايا ومشاكل الفكر الاستراتيجي العربي الرئيسية .

ولا تقتصر أهمية البحر الأحمر على الفترة المعاصرة بل تظهر جليا في التاريخ القديم في شكل العلاقات التجارية بين مصر وبلاد بونت (الصومال) للحصول على البخور ، والعطور ، والأخشاب ، وفي العصور الوسطى لعب البحر الأحمر دوره كطريق للملاحة والتجارة والمواصلات جنت من ورائه مصر الكثير . ولكن القوة البرتغالية الصاعدة دخلت مع مصر في صراع انتهى في بداية القرن السادس عشر (١٥٠٩) بهزيمة الأسطول المصري في عهد الغوري .

وإذا كان اكتشاف رأس الرجاء الصالح قد قلل لمدة من أهمية البحر الأحمر ، فقد جاء افتتاح قناة السويس (١٨٦٩) ليميد له هذه الأهمية كممر للتجارة - وارتبط ذلك ببداية التنافس الاستعماري للسيطرة على المراكز الاستراتيجية فيه فاستولت إنجلترا على عدن (١٨٢٢) وفرنسا على مينام أبوبوك (١٨٦٢) وإيطاليا على عصب بعد ذلك .

ويقدم د . شوقي عطا الله الجمل في دراسته عن سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عرضا يوضح فيه كيف تأثرت مصر كثيرا بموقعها على البحر الأحمر ، وأن السياسة المصرية وقتذاك

عبرت عن تصور متكامل وهدفت الى ضمان الأمن المصري من خلال الوجود والسيطرة في البحر الأحمر وردع القوى الأوروبية المتطلعة الى ذلك . فمن الناحية العسكرية كان الأسطول البحري المصري يجوب البحر فارضا وجوده في مواجهة أساطيل البلاد الأوروبية الطامعة فيه ، ومن الناحية السياسية بدأت مصر بأن طلبت من السلطنة العثمانية خضوع مينائي سواكن ومصوع للإدارة المصرية (١٨٦٥) . ثم أنشأت محافظة سواحل البحر الأحمر ، ثم ضمت زيلع الى الإدارة المصرية ، ومنها خرجت حملة مصرية لفتح سلطنة حرر (١٨٧٥) ولم يأت عام ١٨٧٧ الا وكانت مصر تسيطر على ساحل البحر الأحمر الغربي كله وعلى ساحل عدن (٤) .

رغم ذلك فإن أمن البحر الأحمر لم يطرح بشكل ملح على المستوى السياسي العملي العربي الا في عام ١٩٧٧ عندما تضافرت مجموعة من العوامل التي تراكمت عبر عدة سنين وادت في النهاية الى طرح القضية . وتتمثل هذه العوامل في اعلان مصر اغلاق باب المندب خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وتصاعد الثورة في أرتريا ، وانفجار الموقف في القرن الافريقي بين اثيوبيا والصومال بخصوص أوجادين ، وتدهور العلاقات بين اثيوبيا والسودان ، وقيام طائرات مجهولة الجنسية - رجع أنها امرائيلية - بالاستطلاع فوق باب المندب واليمن الشمالية في ديسمبر ١٩٧٦ .

في هذا السياق التاريخي تتابعت الأحداث سراعا خلال عام ١٩٧٧ ففي شهر يناير اثارت اليمن الشمالية ضرورة الوصول الى صيغة جماعية للأمن في منطقة البحر الأحمر ضمن نطاق معاهدة الدفاع العربي ، وأثير في هذا الصدد أن عددا من الخبراء العسكريين من مصر والسعودية قد وصل الى باب المندب للقيام بدراسات ميدانية حول كيفية توفير الحماية والأمن للمنطقة (٥) .

وفي ٢٧ - ٢٨ فبراير انعقد مؤتمر القمة الثلاثي بين مصر وسوريا والسودان في الخرطوم وكان أحد موضوعاته الرئيسية هو أمن البحر الأحمر ورغم أن أحد العبارات التي ترددت هو شعار « أن البحر الأحمر هو بحر عربي » فإن البيان الرسمي للمؤتمر اكتفى بالإشارة الى الحاجة الى توفير السلم والأمن في منطقة البحر الأحمر وأن تكون منطقة سلام لصالح الشعوب

وفي منأى عن الصراعات الدولية • وجدير بالذكر أن اثيوبيا هاجمت بعنف هذه التحركات العربية واعتبرت أي اشارة الى البحر الأحمر « كبحر عربي » بمثابة تمبير عن نوايا استعمارية ونزعات رومانية قومية عربية باعتبار انها تتجاهل وجود دول غير عربية في منطقة البحر الأحمر •

وشهد شهرا فبراير ومارس عددا من التحركات الأخرى مثل زيارة الشيخ زايد آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة لليمن الجنوبية ، وجولة الرئيس جعفر نميري في سلطنة عمان والصومال واليمنيتين ، ودعا البيان السوداني - الصومالي المشترك الى ضرورة وصول الدول المصلحة على البحر الأحمر الى استراتيجية محددة لاهماد هذه المنطقة من الصراع الدولي والأطماع الصهيونية ، كما دعا الرئيس نميري الى مؤتمر موسع للدول المصلحة على البحر ، وفي نفس الفترة زار فيدل كاسترو اليمن الجنوبي وأخيرا عقد مؤتمر تمز في مارس بحضور رؤساء السودان والصومال واليمنيتين الذي أكد ببيانه على ضرورة أن تظل منطقة البحر الأحمر منطقة سلام •

وفي أبريل سافر وزير الدفاع الصومالي الى السعودية والكويت لمباحثات تتعلق بالبحر الأحمر ، وسافر مبعوث خاص للرئيس نميري الى دول الخليج لعرض نتائج مؤتمر تمز • وبرز في هذا الاطار دور السودان الذي صرح وزير خارجيته في ٢٤ فبراير الى صحيفة الأيام السودانية أن مسألة أمن البحر الأحمر هي الشغل الشاغل والرئيسي للسودان • وبهذه ذكرت نفس الصحيفة أن موقفا مصرها سودانيا موحدا قد اتفق لمواجهة أي تدخل يمس أمن المنطقة فقد أعلنت اثيوبيا أن المناورات التي تقوم بها البحرية المصرية في البحر الأحمر موجهة في الأساس ضدها كما هاجم الاتحاد السوفيتي بعنف التحركات المصرية السعودية واتهم هذه الجهود بأنها تسعى الى تشكيل حلف عسكري سياسي لخدمة المصالح الأمريكية في المنطقة وضد اثيوبيا •

وفي مايو قام السلطان قابوس حاكم عمان بزيارة مصر ، وأعلنت فرنسا من قرارها باعطاء اقليم عفار وعيسى الاستقلال في ٢٧ يونيو مع الاحتفاظ بعلاقات عسكرية واقتصادية بين البلدين ، وكررت السودان دعوتها لمقعد مؤتمر موسع لبحث قضية أمن البحر الأحمر وهو ما أيده رئيس دولة الامارات العربية المتحدة •

وفي يوليو قام نائب رئيس الصومال بزيارة دولة الامارات ، واقتُرحت

جامعة الدول العربية انشاء قوة ردع تشرف على أمن البحر الأحمر بعد تردد أنباء وجود عسكري إسرائيلي في بعض الجزر القريبة من ساحل أرتريا بموافقة أثيوبيا ، وادرج في جدول أعمال وزراء الخارجية العرب في سبتمبر هذا الموضوع (٦) .

هذا النشاط المكثف بخصوص أمن البحر الأحمر لا يمكن فصله عن التحولات في توازن القوى وأنماط التحالفات الدولية التي حدثت في هذه الفترة ، واشتعال الحرب في القرن الإفريقي فقد كانت هناك محاولات - لم تنجح في النهاية - لاحتواء اليمن الجنوبي وربطه بهذه التحركات ، والصومال الذي كان قد ارتبط ارتباطا وثيقا بالاتحاد السوفييتي قام بالغام مساعدة التعاون والصداقة بين البلدين ويطرد الخبراء والمستشارين السوفييت وبقطع العلاقات مع كوبا ، وبالعكس فإن أثيوبيا شهدت تحولا راديكاليا ثوريا بالانقلاب الذي قام به منجستو ماريان والذي أدى الى تقليص العلاقة مع الولايات المتحدة والى مزيد من الارتباط بالاتحاد السوفييتي الذي وصل الى درجة الاسهام العسكري المباشر - ومن خلال كوبا - في الصراع المسلح في منطقة أوجادين (٧) .

وكما هي العادة في السلوك السياسي العربي فكما ظهر موضوع أمن البحر الأحمر يعنف وبالحاح على سطح الحياة السياسية العربية مع بدايات عام ١٩٧٧ حتى بدا وكأنه الاهتمام الرئيسي للعديد من البلدان العربية فقد انزوى مع نهاية العام مع ظهور قضايا واهتمامات جديدة لعل أبرزها زيارة الرئيس أنور السادات الى القدس وما تلاها من تطورات وما أحدثته من آثار .

٣ - الصراع الاستراتيجي في البحر الأحمر :

ينبغي التمييز بادىء ذي بدء بين الوجود العسكري لقوى أجنبية في المنطقة كالاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وفرنسا ، ودور وسياسات بعض القوى الإقليمية من تلك التي تطل على البحر مع التأكيد على وجود ترابط بين المستويين كما سوف يتضح من العرض .

تتمثل أهمية البحر الأحمر في موقعه كمعبر إلى المحيط الهندي من ناحية ولأهمية المنطقة التي يمر فيها من ناحية أخرى . فالبحر الأحمر هو مدخل المحيط الهندي الذي يدور فيه التنافس الدولي بين القوى الكبرى على أشده (٨) وبالأذات بعد بروز القوة البحرية مرة أخرى كأحد عناصر التوازن العسكري الرئيسية بعد أن كانت الصواريخ العابرة للقارات والطائرات قد قللت من أهميتها في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية . ويعتمد بروز القوة البحرية السوفيتية حتى أن بعض المحللين الاستراتيجيين الغربيين يرون أن تطور البحرية السوفيتية - وبالأذات نتيجة لازمة كوبا في ١٩٦٢ - هي أهم تطورات الاستراتيجية العسكرية في العالم في الستينات .

في مارس ١٩٦٨ دخلت قطع الأسطول السوفييتي لأول مرة بشكل مكثف المحيط الهندي وكان ذلك حدثاً له مغزاه شبهه بعض الملحقين الغربيين بصفقة الأسلحة السوفيتية لمصر عام ١٩٥٥ نظراً لأهمية الممرات البحرية عموماً في الاستراتيجية السوفيتية ولأن هذا الوجود مهد الطريق لمحاولات السوفييت للتمركز عند مدخل البحر الأحمر ففي يوليو ١٩٧٤ وقعت معاهدة الصداقة والتعاون مع الصومال التي حصلت بموجبها على تسهيلات بحرية ، ثم حصلت على تسهيلات أخرى في ميناء عدن ، وتدعم هذا الوجود البحري في أعوام ١٩٧٥ - ١٩٧٨ بالوجود العسكري والسياسي الكويتي والسوفييتي في بعض البلدان الأفريقية مثل أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو وأثيوبيا وكذا في اليمن الجنوبي والذي يمكن اعتباره بمثابة « التعويض » أو « الرد » السوفييتي على انتكاسة نفوذه في المنطقة العربية .

وهكذا فقد وطد الاتحاد السوفييتي أركان وجوده في الجزء الاستراتيجي الجنوبي للبحر الأحمر بعد أن أوجد ركيزة له أولاً في الصومال وبعد خروجه منها في أثيوبيا . هذا بالإضافة إلى تأثيره المتزايد على اليمن الجنوبي وبالأذات بعد الأحداث السياسية التي أطاحت أولاً بالرئيس قططان الشعبي ثم بالرئيس سالم زبيح . فضلاً عن وجود قوات كويتية ومستشارين عسكريين سوفييت في أثيوبيا واليمن الجنوبي والانتصارات التي حققتها في صراع القرن الأفريقي وانسحاب الصومال من منطقة أوجادين .

أما الوجود القريب في المنطقة فيتمثل أولا في النفوذ الأمريكي الذي تعرض لقدرة من التقلص نتيجة اتجاه أثيوبيا ولجئها الى المساعدة السوفيتية وعدم تجديدها للاتفاقية العسكرية التي انتهت في يناير ١٩٧٨ وبمقتضاها كان للولايات المتحدة قاعدتان في أسرة ومعسوع • ويتمركز الوجود العسكري الأمريكي في عدد من القواعد الموجودة في المحيط الهندي مثل دهوجارسيا وموريشيوس ومالديف • ويدعم النفوذ الأمريكي الأدوار التي تقوم بها عدة دول أخرى مثل فرنسا واسرائيل وعدد من الدول العربية المظلة على البحر •

أما فرنسا فقد ظلت تسيطر على عفر وعيسى بشكل مباشر حتى منتصف عام ١٩٧٧ عندما أعلن استقلال جمهورية جيبوتي ولكن لأهميتها الاستراتيجية من ناحية وللخلافات الكامنة بينها وبين كل من أثيوبيا والصومال فقد استمر الوجود العسكري الفرنسي فيها بعد الاستقلال •

(ب) القوى الإقليمية :

نستخدم تعبير القوى الإقليمية في هذا الصدد للإشارة الى الدول التي تقع جغرافيا في المنطقة ولعل أبرز البلاد التي تسمى الى فرض وجودها في البحر الأحمر بشكل واضح هي اسرائيل وبالذات بعد عام ١٩٧٣ وان كانت السياسة الاسرائيلية لها جذورها وأبعادها التي تمتد الى ما هو أبعد من ذلك بكثير • لقد كتب موسى ديان في مؤلفه بعنوان « مذكرات حملة سيناء (٩) » أن واحدة من أهم قضايا الصراع بين اسرائيل ومصر هي حرية الملاحة الاسرائيلية في البحر الأحمر وكان يقصد بذلك كما واضح هو حرية استخدام كل من مضيق تيران وقناة السويس • وتتابعت عدة أحداث لتبرز الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر من المنظور الاسرائيلي : (١٠)

★ حادثة قيام لنش بحري مسلح في باب المندب تابع لاحدى منظمات المقاومة الفلسطينية بعملية قصف لسفينة تجارية اسرائيلية تدمى كورال - سي كانت ترفع العلم الليبيري • ووقتها أسرع حاييم بارليف رئيس الأركان بزيارة أثيوبيا وتعرضت الصحف الاسرائيلية للخطورة التي يمثلها باب المندب بالنسبة لاسرائيل •

★ محاولة اسرائيل الوجود العسكري المباشر في بعض الجزر المتحكم في مدخل البحر الجنوبي وتردد في هذا المجال وجود اسرائيل في ١٢ جزيرة منها جنش الكبرى والصغرى على بعد ١٣٦ كيلومترا من باب المندب ، وجزيرة زكر (او زكور) على بعد ٢٢ كيلومترا من الشاطئ اليمني ، وجزيرة ابو عيل شمالي زكر بحوالي ٥ كيلومترات .

كما تردد أن الطيران الاسرائيلي يقوم بطلمات جوية منتظمة لمراقبة الأنشطة المختلفة التي تتم في المنطقة ومكنها من ذلك امتلاك طائرات فانتوم - ١٥ وهو ما أشار اليه اعلان اليمن الشمالي في ٢٦ نوفمبر ١٩٧٦ من قيام طائرتين معاديتين بالاستطلاع في باب المندب في يومي ١٨ و ٢٥ نوفمبر على التوالي .

★ وجاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ وعلان مصر الحلاق باب المندب أمام السفن الاسرائيلية لتبرز بشكل أوضح من أي وقت مضى الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر في الصراع مع اسرائيل .

ان الأهداف الاسرائيلية في البحر الأحمر متعددة منها ضمان الملاحة التجارية لبناء ايلات ، وتوسع التجارة مع الدول الافريقية والآسيوية وبالأذات شرق وجنوب أفريقيا واستراليا ، وتوفير احتياجاتها من البترول الخام .

ويثار في هذا الصدد العلاقات الاسرائيلية الاثيوبية والتي تحتل موقعا خاصا في سلم الأولويات الاسرائيلية حيث اعتبرت اثيوبيا رأس جسر لاسرائيل في أفريقيا وموطئ قدم لتثبيت وضع عسكري استراتيجي في مدخل البحر الأحمر ، ودعم من هذا الوضع - تاريخيا - عدة اعتبارات :

★ أن كلا من اثيوبيا واسرائيل يمثلان نوعا من « الهامش الاقليمي » في المنطقة على حدود الدول العربية .

★ ازدهار العلاقات الاقتصادية والعسكرية في عهد الامبراطور هيلاسلامي والتي تمثلت في عديد من الشركات الاسرائيلية والمختلطة والتدريب وتزويد الخبرة الفنية .

★ وجود جالية يهودية في اثيوبيا « الفلاشا » وهي من أقدم الجاليات اليهودية في العالم وتمثل اسرائيل على مساعدتهم اقتصاديا ورفع مستواهم الاجتماعي .

★ استعلت اسرائيل دعم الدول العربية وتأييدها لاستقلال أرتريا لكسب ود أثيوبيا .

وان كان من المدير بالذكر الاشارة الى عدم انضاح صورة العلاقات الاثيوبية - الاسرائيلية الراهنة بعد قيام الحكم العسكري الراديكالي ووجهته السوفييتية فبينما تذكر المصادر الاثيوبية أية علاقة مع اسرائيل وتتعد سها موقفا عدائيا . أشار بعض المسئولين الاسرائيليين الى استمرار التصاون العسكري الذي يتمثل في تزويد أثيوبيا بعض الأسلحة الثقيفة والمعدات اللازمة لحرب العصابات ضد الثورة الأرترية .

وأخيرا يسمي الاشارة الى دور المملكة العربية السعودية التي تولي اهتماما كبيرا بمنطقة البحر الأحمر - فهي الدولة الوحيدة التي يمتد اقليمها من الخليج العربي الى البحر الأحمر - وتؤكد ضرورة التنسيق بين الدول المطلة على البحر منذ عام ١٩٧٢ . ويدعم من دور السعودية ازدياد وزنها المالي . ولغياي أي أدوار عربية أخرى مؤثرة . وتشجيع الولايات المتحدة لها باعتمارها أكثر القوى المعبرة عن مصالح لا تتعارض مع مصالحها في ظل نمو التيارات اليسارية في القرن الافريقي - وتسمى السعودية الى القيام بدور رئيسي في تأمين البحر والملاحة فيه وتستعمل في ذلك صلاتها الوطيدة بكل من مصر والسودان والصومال واليمن الشمالي وهو مادفعها الى الدعوة الى عقد مؤتمر قمة للدول العربية السع المطلة على البحر .

ولا تكتمل صورة الصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر بدون مرض وملخص لقضايا الصراع الاقليمي التي تدور بين بعض دول المنطقة والتي توفر البيئة الموضوعية لتدخل القوى الخارجية وهي :

★ الثورة الأرترية وتتمثل قيمة اقليم أرتريا من الناحية الاستراتيجية في أن سواحلها تمتد في مواجهة سواحل اليمنيتين امتدادا لسواحل مصر والسودان والصومال الى جنوب البحر الأحمر وهي يحكم تجميحتها لأثيوبيا تعتر السواحل الوحيد غير العربي في جنوب البحر كما تعتبر المسفذ الوحيد لأثيوبيا على البحر .

★ الصراع الصومالي الاثيوبي في القرن الافريقي الذي يدور حول مناطق الحدود ويشير مشكلة مدى تمثيل الحدود السياسية التي ورثتها الدول الافريقية بعد الاستقلال للواقع الاجتماعي والبشري القائم

وكذا للحدود التاريخية في أفريقيا . وتبدو خطورة هذا الصراع فيما أدى اليه من صدام مسلح عام ١٩٧٧ بما ترتب عليه من تدخلات اقليمية ودولية . فقد أدى الصراع الى تدخل لقوات كوبية ومستشارين سوفيت الى جانب اثيوبيا . كما أدى الى قيام عدد من دول المنطقة بتأييد الصومال (ايران ، والسعودية ، ومصر) او اثيوبيا (اليمن الجنوبي) فأضاف بعدا جديدا للاستقطاب الناشئ في المنطقة .

★ الخلافات الكامنة حول الحدود في المنطقة مثل مطالب الصومال الاقليمية اراء كل من كينيا وجيبوتي . كما أن جيبوتي تمثل أهمية خاصة بالنسبة لاثيوبيا . فنتيجة للثورة الأرثوذية وسيطرة الثوار على عدد من موانئها فإن جزءا كبيرا من التجارة الاثيوبية يتم من خلال جيبوتي .

٤ - أمن البحر الأحمر - المخاطر والتحديات :

لقد أدى الصراع الدولي الذي يستخدم في أغلب الأحيان أدوات اقليمية والوجود العسكري لعدد من الدول في البحر الأحمر والمصالح المختلفة التي تسعى الدول الخارجية والاقليمية الى تحقيقها الى بروز عدة اتجاهات سياسية :

- اتجاه المملكة العربية السعودية الى القيام بدور فعال في المنطقة يتفق مع تطلعاتها العامة للعب دور أكبر في المنطقة يتناسب مع ثرواتها المتزايدة ، وينبع من واقع المحرص على تأمين وانتاج ونقل بترولها وذلك بالدموية الى تحييد المنطقة ووضع نظام لأمن البحر الأحمر على أساس جعله بحيرة عربية . وتشجيعها السودان واليمن الشمالي والصومال للتحرك في هذا الطريق وتأييدها حركة تحرير اترتها . وهصفة عامة فإن هذا الاتجاه يهدف الى مواجهة النفوذ السوفييتي النامي في شرق أفريقيا .

- اتجاها إسرائيل لتثبيت مبدأ حرية الملاحة في البحر الأحمر وضمان عدم اغلاق مضيق باب المندب في وجه تجارتها وذلك من خلال العمل على افشال أية محاولة لتقريب وجهات النظر بين دولة للوصول الى صيفه بشأنه واعتبار ذلك جزءا من أية تسوية للصراع العربي الاسرائيلي (٩) .

- اتجاها اثيوبيا - بوحى من مصالحها وبتشجيع من الاتحاد السوفييتي - لأية ترتيبات جماعية عربية في البحر الأحمر ، وعدم تحمس اليمن الجنوبي لذلك مع التاكيد على ضرورة اشراك كافة الدول المطلة على البحر الأحمر في أية ترتيبات بما يعني مساهمة اثيوبيا - وجدير بالذكر أن اثيوبيا ترفض بالذات الوصف الذائع للبحر الأحمر بأنه بحيرة عربية لفني تمليق وزارة الخارجية الاثيوبية على مؤتمر الخرطوم في فبراير ١٩٧٧ ورد أن تصريحات الرؤساء الثلاثة عن أمن البحر الأحمر تنزع الى السيطرة والتدخل وأن وصف البحر الأحمر بأنه بحيرة عربية يثير القلق والدعشة لأن اثيوبيا تمارس سيادتها على جزء كبير من سواحلها وأن « من انتدبوا أنفسهم لاتخاذ قرارات بشأن أمور تمس سيادة اثيوبيا البحرية على الجزر التي تخصها في البحر الأحمر فانهم يتدخلون في الشؤون الداخلية لدولة أخرى »

ان هدف تعبيد البحر الأحمر أو اعلانه منطقة سلام هو مسألة لا تتوقف على ارادة الأطراف المحلية بقدر ما ترتبط باستراتيجيات القوى الكبرى والتي رغم أهدافها ومصالحها فانها تتفق على الرغبة في الاستمرار في الوجود العسكري في المنطقة - وهكذا فان التعبيد يدخل في باب النوايا الطيبة أكثر من اعتباره أحد البدائل السياسية المتاحة ، كما أن الحديث عن هروبة البحر الأحمر أو اعتباره بحيرة عربية قد يكون تعبيرا عن آمال أو تطلعات ولكن نعوزه الفرص والامكانات . ان السؤال الحقيقي الذي يجب أن يطرح هو كيف يمكن للدول العربية المطلة على البحر الأحمر تحقيق أقصى درجة من الأمن القومي لها على ضوء معطيات الصراع الدولي في المنطقة ؟

هل يمكن مثلا أن يتحقق نوع من التنسيق العسكري فيما بينها لتحقيق أهداف معينة ؟

هل يمكن اقامة قوات بحرية عربية مشتركة أو قيادة بحرية مشتركة في البحر الأحمر ؟

هل يمكن أن يزداد الوجود العسكري العربي في البحر الأحمر بشكل مؤثر وفعال وأن تطور الدول العربية أسلحتها البحرية ؟

هل تنجح البلاد العربية في اخراج المنطقة بقدر الامكان من دائرة الصراع بين الدولتين الأعظم ؟

ان تحقيق أي من هذه الأهداف أو بعضها يتطلب الاتفاق حول حد أدنى من مفهوم الأمن العربي في البحر الأحمر وتحميد الأساليب التي يمكن انتهاجها لحمايته .

ولعل أحد المسائل الهامة التي يمكن أن تثار في هذا الصدد هو تكريس الوجود البشري والاجتماعي والحضاري في الجزر العربية الموجودة في البحر الأحمر . فبعض هذه الجزر غير مأهول بالسكان ، وسكانها يعيشون في مستويات بدائية ومتدنية من النواحي الاجتماعية والاقتصادية .

نحن نعرف أن السيادة في عصرنا هذا ليست مسألة قانونية وحسب ولكنها ممارسة وأمر واقع أيضا . ومن ثم فإن اقامة حياة عربية متكاملة من جوانبها الاقتصادية والعمرانية والثقافية والاجتماعية في هذه الجزر تصبح قضية استراتيجية هامة لا بد أن تتضافر من أجل تحقيقها الدول العربية ، وأول ما يجب توقيفه في هذا المجال هو صورة دقيقة لما هو قائم في هذه الجزر فالمعلومات التي نعرفها كثيرا ماتكون مشوشة أو غير دقيقة .

لقد قيل كثيرا أن البحر الأحمر هو « بحر عربي » . هذه حقيقة جغرافية تحولت الى واقع عسكري وأمني في حرب أكتوبر وبقي أن تصبح حقيقة استراتيجية تضمها كل الدول في اعتبارها عند تحديد أهدافها وخطتها في هذه المنطقة في العالم . وقتها يصبح البحر الأحمر لنا وليس ملينا ومصدرا للأمن والسلم وليس مجالا للتهديد والصراع والتنافس بين الدول الكبرى .

الهوامش

١ - قليلة هي الدراسات التي عالجت مفهوم الأمن القومي من الناحية النظرية باللغة العربية - انظر : د- حامد ربيع : نظرية السياسة الخارجية (القاهرة : دت) ، روبرت ماكنمارا : جوهر الأمن ترجمة يونس شاهين (القاهرة ، ١٩٧٠) - انظر باللغة الانجليزية :

A. Wolfors, National Security as an Ambiguous Symbol, in D.S. Mclellan et al, The Theory and Practice of International Relations (New Jersey, 1960); Berkowitz, the Emerging Field of National Security, World Politics (1966); D. Schulman, What Does Security Mean Today, Foreign Affairs (1971) and W.W. Whitson ed., Foreign Policy and US National Security (New York, 1976).

٢ - حول مفهومي الأمن العربي والأمن المصري ، انظر أمين هويدي : الأمن العربي في مواجهة الأمن الاسرائيلي (بيروت ، ١٩٧٥) واللواء عدلي حسن سعيد : الأمن القومي واستراتيجية تحقيقه (القاهرة ، ١٩٧٧) -

٣ - انظر بصفة عامة الملف الخاص عن البحر الاحمر في السياسة الدولية ، عدد ٥٤ (اكتوبر ١٩٧٨) ص ٦٦ - ١٠٧ وكذا

The Middle East, no. 30 (April 1977), pp. 17 - 26 and J. Campbell, The Red Sea and Suez in A.J. Cottrell and R.M. Burrell, eds., The indian Ocean its Politics, Economics and Military Importance (New York, 1972), pp. 129-151.

٤ - د- شوقي عطاش الجمل : سياسة مصر في البحر الاحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (القاهرة ، ١٩٧٤) وكذلك الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الاحمر ١٨٦٣ - ١٨٧٩ (القاهرة : دت) -

٥ - القيس الكويتية في ١١ و ١٢ يناير ١٩٧٧ -

٦ - في هذه التطورات انظر النشرة الاعلامية الاسبوعية التي تصدرها هيئة الخبراء بوزارة الاعلام خلال الفترة يناير - يوليو ١٩٧٧ -

٧ - في تفاصيل الصراع في القرن الافريقي ومواقف الدول الكبرى تجاهه ، انظر ملف السياسة الدولية عدد ٥٤ (اكتوبر ١٩٧٨) ص ٨ - ٦٥ -

٨ - حول الصراع الدولي في المحيط الهندي انظر

R. Burt, Strategic Politics and the Indian Ocean, Pacific Affairs, vol. 47 (1974-1975), pp. 509-514; A. Ghebhart, Soviet and US Interests in the Indian Ocean, Asian Survey, (1975), pp. 672-683 and World Armaments and Disarmament Book, Sipri Yearbook (London, 1977).

M. Dayan, Diary of Sinai Campaign (London, 1967), p. 17.

١- - الدراسات عن اسرائيل والبحر الاحمر متممة ، انظر على سبيل المثال :

M. Abir, Oil, Power and Politics : Conflict in Arabia, The Red Sea and the Gulf (London, 1971) and Red Sea Politics, Adelphi papers no. 93 (London, 1972) and R. Reppa, Israel and Iran : Bilateral Relations and effect on the Indian Ocean (New York, 1974).